مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي
ISSN 1112-9255
المجلد7،العدد 2 – جوان 2020

جنوح الأحداث– رؤية سوسيو أنثروبولوجية– دراسة ميدانية بمدينة تبسة–

Juvenile delinquency: SocioAnthropogical vision: A field study in the city of Tebessa

د. محمد الطيب بلغيث*، جامعة تبسة، الجزائر.
Mohamedtayeb.belghit@univ-tebessa.dz

تاريخ التسليم:(2019/09/07)، تاريخ التقييم:(2019/12/05)،تاريخ القبول:(2020/01/06)

ملخص :

تناولت هذه الدراسة الخصائص السوسيو انثروبولوجية للجنوح في المنطقة محل الدراسة، من خلال المجموعة المدروسة رغم صغر حجمها إلا أنها أعطت أبعادا أخرى كانت مغفلة في العديد من الدراسات الإحصائية خاصة وهو البعد التاريخي النقدي للخصائص الاجتماعية والذي من خلاله تم تشكيل الجانب البنائي للجانح، أي كما هو محدد بمختلف الأبعاد السابقة والتي باجتماعها تسمح بتشكيل نسق تحليلي قيمي وثقافي في بعده التاريخي الدينامي للأفراد في المجتمع وظواهره، وقد انبثقت الدراسة على أن الخصائص السوسيو أنثروبولوجية للجانح رغم طبيعتها الضيقة –وهي مجال الدراسة– إلا أنها تحمل على الأقل مؤشرات وأبعاد دالة للمجتمع المحلي المدروس وقضية جنوح الأحداث.

تؤثر الثقافة والأخلاق الدينية كجزء من هذه الثقافة على تشكيل نمط الانحراف بالمنطقة وقد اتضح انه شبيها في سياقات ثقافية مغايرة وهو ما يعبر عن النمط الصلب لهذا السلوك.

الكلمات المفتاحية: جنوح الاحداث، السوسيو أنثربولوجيا، الانحراف، الثقافة، الثقافة الفرعية.

Abstract :

This study addresses the socio anthropological characteristics of the Juvenile delinquencyin the area under investigation. It is considered tobe one of the multidisciplinary studies, encouraging them to form a pattern of delinquency from a field of research. It takes into account the constitutional dynamic historical and cultural dimension of the individual in its normative and moral side. Despite the reduced amount of the sample, the research in question resulted in the formation of a type of crime in the region. Research has also resulted in different factors (degree of family cohesion, level of life, peer groups, culture, and religious morality) indirectly on the constitution of the type of crime, thus forming the core of the deviance.

Keywords:Juveniledelinquency, socioanthropology, deviance, subculture, cul ture.

* المؤلف المراسل: د. محمد الطيب بلغيث ،الإيميل: Mohamedtayeb.belghit@univ-tebessa.dz

الإشكالية:

يعدّ جنوح الأحداث أحد أهم الظواهر الخطيرة لما لها من أثار كبيرة على المجتمع. فهي مشكلة متعددة الأبعاد مرتبطة بالبعد الأخلاقي والتربوي والثقافي فكل مجتمع له قيمه وعاداته وتقاليده، وقوانينه الاجتماعية بصفة عامة، بما فيها القانون الرسمي للعقوبات باعتبار الدولة الممثل الشرعي للقوة، ومن يعمل على مخالفتها يتعرض للمساءلة القضائية.(Christine, 2001,P.47)

إن مشكلة جنوح الأحداث والمراهقين أثار سلبية على الحياة الاجتماعية بصفة عامة نظرا للضرر الذي تلحقه بالآخرين وبالنظام الاجتماعي.ولنا أن نتصور مجتمعًا تكثر فيه أو تتزايد فيه نسبة الجنوح فهي مؤشر هام ومرآة عاكسة لتداخل نظامه الاجتماعي ثم أن هذا سيحمل على عاتقه أيضا إعادة إصلاح أو تأهيل هذه الفئة المنحرفة.

وما يزيد من خطورة هذه الظاهرة وهو أنها تمس فئة الأطفال والمراهقين، في هذه الحالة إذا لم يعاد تأهيلها فهم يمثلون مشاريع مستقبلية للإجرام وبالتالي لا يستطيع المجتمع أن يعتمد عليهم في المستقبل من أجل مواصلة البناء والتعمير والتنمية الشاملة التي تمس كل القطاعات ثم الكشف عن مواطن الخلل (أي معرفة الأسباب الداعية إلى الجنوح) (الليثي،1969، ص. 142)، وربما هذا يلقي بالمسؤولية على عاتق مؤسسات البحث العلمي والمهتمين بالظاهرة وبخاصة الباحثين في حقل العلوم الاجتماعية ولا سيما في علم الاجتماع.

في الوقت هي حلقات من سلسلة قادرة على خنق المستقبل الاجتماعي لكل شاب (حجازي،1981، ص. 84). انه لمن المؤكد أن انحراف الأحداث يمثل في الوقت الراهن واحد من المشاكل الأكثر خطرا والتي فرضت نفسها في كل المجتمعات.

إن جنوح الأحداث يحتل مكانة كبيرة من بين الجرائم المرتبكة،فالسلوكيات المنحرفة تمثل أكثر من ثلث الأفعال المجرمة بموجب القوانين الرسمية–أي قانون العقوبات في الجزائر والقوانين المكملة له، كالقانون المتعلق بمكافحة التهريب، القانون المتعلق بالمخدرات والمؤثرات العقلية، وهذا يمثل تهديدا لبنية المجتمع بأكمله فالانحراف يعتبر مأساة اجتماعية وإنسانية في نفس الوقت وهذا ما يستدعينا كلنا ويلفت انتباه الأولياء والمربين والمواطنين العاديين(علي مانع، 2002، ص. 58)

الانحراف كلمة ليست ممثلة جيدا في وعي الأفراد وغير موضحة توضيحا دقيقا في الإجراءات القانونية وغير موضحة جيدا في التعاريف السارية لعلم الإجرام فكلمة انحراف تبقي محملة بكل أنواع الغموض فهي حقيقة مركبة تتلاقى فيها عدة ظواهر وتتقارب فيها كل مستويات الخطر، لذلك فمن الضروري توضيح ماذا نعني بكلمة انحراف (السيد،2011، ص. 48)

كل مجتمع تسوده أشكال متعددة من النظم الاجتماعية والثقافية والقانونية والتي يعد من أولى مهامها تنظيم سلوك الأفراد في كافة مجالات الحياة لأنه دون هذا التنظيم لا يمكن أن تستقيم الحياة الاجتماعية أو أن تستمر فكل المجتمعات تسعى للحفاظ على الكيان الاجتماعي المتمثل في تنظيمه الاجتماعي ولهذا فإن المجتمع يعتبر كل خارج على قواعد التنظيم منحرف كما يعتبر الفعل إجراميا عندما يتهجم على الضمير الجمعي. (الياسين، 1918، ص. 69).

إن دراسة جنوح الأحداث لم تعد حكرا على علم من العلوم الاجتماعية بحد ذاته فقد اهتم بدراستها علماء النفس وعلماء الإجرام وفقهاء القانون.

يؤكد الكثير من الباحثين-نخص بالذكر **علي مانع** في دراستين أجراهما على ظاهرة انحراف الأحداث وكذا بعض الدراسات الأخرى التي لم تخص الظاهرة بالدرجة الأولى ولكنها عنيت اهتماما ببعض العوامل المؤدية إليها ومنها دراسة علي بوعناقة حول الأحياء الهامشية- أن المجتمع الجزائري يعيش حالة متقدمة من اللّامعيارية جراء التفكك الاجتماعي الذي أتى على الكثير من البني والوظائف الاجتماعية بفعل تراكم العديد من العوامل والأسباب دون التركيز على عامل أو استثناء آخر وهذه الحالة من اللامعيارية التي تعرف كنتاج عن الانقطاع في البنية الاجتماعية الثقافية وهو انقطاع أو تمزق راجع للهوة الكبيرة جدا والتوتر القوي بين الأهداف المقترحة والوسائل المتوفرة أو المشروعة في (Szabo, 1970, p 18) قد تؤدي القيم الثقافية (الحالات القصوى) إلى سلوكات منافية لهذه القيم ذاتها كما يؤدي عدم التوافق بين الثقافة والمجتمع إلى تحلل أو تفكك المعايير وبروز "الأنوميا" وهذه "الأنوميا" هي حالة اجتماعية تتميز بغياب المعايير ويكون السلوك المنحرف حسب المنزلة الاجتماعية التي تنظم وصول الأفراد إلى الأهداف التي تنص عليها الثقافة وتحت الضغط يختار البعض وسائل غير شرعية لتحقيق أهدافهم والأنوميا حسب "**دروكايم**" و "**ميرتون**" تخص المجتمع وليس الفرد فالانوميا وضعية اجتماعية وما الأفراد ألا منفعلين معها وهذه الحالةمن اللامعيارية أدت إلى شيوع شتى أنواع الانحراف في مجموع الفئات الاجتماعية حتى طالت حديثي السن أو ما يسمى "بالقصر".

أما هذه الدراسة والتي تعتبر أحد الدراسات المتعددة المباحث والتخصصات فلا تبحث في العلاقة السببية بين الظاهرة وظواهر اجتماعية أخرى، كما أتت على ذلك العديد من الدراسات، و لا أيضا البحث في الحلول لأسباب قد تكون غير مؤسسة بقدر ما تسعى إلى تكوين نمط للجنوح في ميدان الدراسة يراعى فيه البعد التاريخي كامتداد للظاهرة و كذا البعد الثقافي كأحد العوامل الدينامية المكونة للإنسان في جانبه القيمي و المعياري و بما يقتضيه المبدأ الانثروبولوجي في معالجة الانحراف وهو النظر إلى الظاهرة في عدة ثقافات وعدة سياقات اجتماعية وتاريخية يتعين علينا طرح السؤال التالي:

ما هي الخصائص السوسيوانثروبولوجية للحدث الجانح بولاية تبسة؟

ويمكننا أن نضع جملة من التساؤلات تدور في محور السؤال المركزي السابق ونحاول رصد هذه الظاهرة من كل الجوانب محاولين الإجابة عن هذا السؤال من خلال أسئلة فرعية ارتأينا أنها تحمل أبعاد التساؤل المركزي وهي كالآتي:

01- ما هو البعد التاريخي لظاهرة جنوح الأحداث في الجزائر؟

02- ما هي الخصائص الاجتماعية للحدث الجانح بولاية تبسة؟

03- ما هي الخصائص الاقتصادية للحدث الجانح بولاية تبسة؟

04- ما هي الخصائص الثقافية للحدث الجانح بولاية تبسة؟

2- أهمية الدراسة:

على الرغم من وجود العديد من الدراسات والبحوث العلمية التي تناولت قضايا جنوح الأحداث ومن زوايا مختلفة إلا أن دراسة جنوح الأحداث من زاوية الخصائص السوسيوانثروبولوجية لم يحظ بالدراسة بالشكل المطلوب، مما يبرز زمن الأهمية العلمية لهذه الدراسة، كما أنها ظاهرة جديرة بالبحث والتحليل لوجودها في أعماق التاريخ وارتباطها في نفس الوقت بظروف التحولات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي تحدث في المجتمع الآن.

إن التعرف على الخصائص السوسيوانثروبولوجية للحدث الجانح يسمح بالتوصل إلى تصور حول طبيعة انحراف الأحداث وأنماط العلاقات والتفاعلات التي تظهر بين المنحرفين والعلاقات بينهم وبين شرائح المجتمع الأخرى وكيف ينظرون إلى المجتمع المحيط بهم. كما أن دراسته الخصائص السوسيوانتروبولوجية للحدث الجانح في ولاية تبسة يمكن أن تفيد المؤسسات الأمنية والاجتماعية والبحثية في مواجهة مشكلة جنوح الأحداث كما يمكن للأسرة الاستفادة منها في عملية التنشئة الاجتماعية للأبناء.

3- أهداف الدراسة:

تعتبر هذه الدراسة في علم اجتماع الجريمة أحد مداخل السوسيوانثروبولوجيا كحقل معرفي والذي يرتكز أساسا على دراسة الظاهرة في سياقها التاريخي والثقافي عكس بعض النظريات الأخرى التي ترى الفعل الإجرامي مجرد سلوك خام يعالج على مستوى الفرد وهو "**برادغم**" النموذج القياسي الإرشادي الذي تطور بعد سنوات الستينات والمسمى بالفعل الاجتماعي وتتمحور على عدة أهداف كما يلي:

- التعرف على الظاهرة من خلال السياق التاريخي في الجزائر عن طريق تقديم مجموعة من المعطيات الإحصائية إضافة إلى سبر مجموعة من الفترات التاريخية وما يقابلها من سلوكيات إجرامية من حيث النوع والانتماء المعرفي، الانتماء الأسري... مع محاولة معالجتها داخل إطار اجتماعي متغير وديناميكي.

- الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للمنحرفين من ناحية نوعية الأسرة وحالتها الاقتصادية بالإضافة إلى خصائص المنحرفين في حد ذاتهم من حيث الطبيعة، خصائص، السن، الجنس والذي اخذ كمتغير أساسي في الدراسة.

- الخصائص الثقافية والذي من خلالها تم الكشف عن التصورات النمطية السائدة في المجتمع على السلوك الإجرامي والتي تؤثر بدورها على الانحراف من حيث الوصم الاجتماعي، والذي يرتبط بدوره بالبيئة الثقافية للمنحرفين وكذا التعرف على الثقافة الفرعية والتي تشكل أساسا الشق الآخر من البناء الاجتماعي الغير سليم بالمنظور الوظيفي من حيث أنها تعتبر جماعات متماسكة تحتوي على العادات والتقاليد ونوع من الممارسات التي تحكم هذه الجماعات.

كل هذه الأهداف تعتبر محاور للدراسة، الغرض منها هو تقديم نمط أو نموذج سوسيولوجي يحمل البعد التاريخي والثقافي للانحراف محاولين بذلك الابتعاد قدر الإمكان عن المعالجة الإحصائية الجافة والتي تفرغ السلوك الإنساني من محتواه.

4-الإجراءات المنهجيةللدراسة:

-تمهيد:

يعتبر توظيف المنهج أو المناهج في الدراسات الاجتماعية من الشروط الأساسية لإعطاء الصبغة العلمية للبحث، وقد عرف المنهج بأنه "طريقة وتصور وتنظيم البحث (Madeleine, 1974, P.332)،أي أن المنهج ينص على كيفية تصور وتخطيط العمل حول موضوع دراسة ما للوصول إلى القوانين العلمية وقد اعتمدت هذه الدراسة على:

4-1-منهج الدراسة:اعتمدنا في دراستنا على المناهج التالية:

4-1-1 منهج دراسة الحالة:

إنه المنهج الذي يتجه إلى جمع البيانات العلمية المتعلقة بأية وحدة سواء كانت فردا أو مؤسسة أو نظاما اجتماعيا وهو يقوم على أساس، التعمق في دراسة مرحلة معينة من تاريخ الوحدة أو دراسة جميع المراحل التي مرت بها وذلك بقصد الوصول إلى تعميمات متعلقة بالوحدة المدروسة وبغيرها عن الوحدات المتشابهة، وهناك من عرفه بأنه منهج يمكن عن طريق جمع البيانات ودراستها، بحيث يمكن رسم صورة كلية لوحدة معينة في علاقتها المتنوعة وأوضاعها الثقافية، ومنهم من عرفه بأنه عبارة عن دراسة متعمقة لنموذج واحد أو أكثر لعينة يقصد منها الوصول إلى تعميمات إلى ما هو أوسع عن طريق دراسة نموذج مختار.

اعتمدنا منهج دراسة الحالة لموضوع دراستنا لأنه يمكن الباحث من النفاذ إلى عمق الظاهرة المدروسة بدلا من الاكتفاء بالجوانب السطحية العابرة التي قد تكون ذات دلالة غير حقيقية.

وتبرز أهمية استخدام منهج دراسة الحالة بشكل خاص باعتباره أنه يساعد الباحث في الحصول على المعلومات الأساسية التي يمكن الاستفادة منها في تخطيط الدراسات الرئيسية في العلوم الاجتماعية لأنها توفر معلومات متعمقة وتبين المتغيرات والتفاعلات التي يتطلب في دراستها شمولية أفضل. وأكثر من ذلك فإن المعلومات المتوفرة في الموضوع تقود في معظم الأحيان إلى التوسع في مجال البحوث وخلق الرغبة في التطرق إلى بحوث جديدة وفي تكوين فرضيات لدراسات أخرى في المستقبل، وتوضح التأثيرات المختلفة للمتغيرات بصورة أكثر وضوحا من مجرد التحليل الكمي لها بإعطاء تفسير واضح للنتائج الاجتماعية وربطها بالعوامل المختلفة التي أدت إلى النتائج الحالية.

استخدمت هذه الدراسة منهج دراسة الحالة من أجل تدعيم بيانات الدراسة الميدانية وإثراء البحث لأنه لا يمكننا التعمق في فهم الخصائص السوسيوانثروبولوجية للأحداث الجانحين إلا إذا تعرفنا عليها من خلال الدراسة الميدانية.

كما أنه أي هذا المنهج، يقوم أساسا على دراسة الوحدات الاجتماعية بصفتها الكلية ثم النظر إلى الجزئيات من حيث علاقتها بالكل الذي يحتويها، أي أن هذا المنهج نوعا من البحث المتعمق في فردية وحدة اجتماعية سواء كانت هذه الوحدة فردا، أو أسرة، أو قبيلة أو قرية أو نظاما، أو مؤسسة اجتماعية أو مجتمعا محليا أو مجتمعا عاما يهدف لجمع البيانات والمعلومات المفصلية عن الوضع القائم للوحدة وتاريخها وخبراتها الماضية وعلاقتها مع البيئة ثم تحليل نتائجها بهدف الوصول إلى تعميمات يمكن تطبيقها.

4-1-2-المنهج التاريخي:

يهدف المنهج التاريخي إلى الوصول إلى المبادئ والقوانين العامة عن طريق البحث في أحداث التاريخ الماضية وتحليل الحقائق المتعلقة بالمشكلات الإنسانية والقوى الاجتماعية التي شكلت الحاضر، وذلك لأننا كثيرا ما يصعب علينا فهم حاضر الأشياء دون التعرف على الخلفية التاريخية.

ويعتمد البحث التاريخي على دراسة الوثائق والسجلات، فمنها يتم استخلاص الحجج، وتجميعها لتكوين استنتاجات قد تدعم الحقائق المجهولة حتى ذلك الوقت، أو لتقديم تعميمات فيما يتعلق بالأحداث الماضية أو الحاضرة.

اعتمدت دراستنا على المنهج التاريخي، لإعطاء البعد التاريخي لظاهرة جنوح الأحداث وذلك من خلال دراسة معمقة للوثائق والسجلات التي اطلعنا عليها.

وقد اعتمدنا في هذه الدراسة على الأدوات التالية:

-المقابلة الشخصية:

قام الباحث بعدة زيارات ميدانية في مركزي رعاية الأحداث بولاية تبسة، حيث تمت المقابلة الشخصية لبعض المؤطرين العاملين بالمركزين للحصول على معلومات حول الحالة العامة للحدث الجانح والصعوبات التي تلقاها أثناء مسيرته الاجتماعية. كما سمحت تقنية المقابلة بكشف كنه الإجراءات الرسمية وغير الرسمية التي يتم انتهاجها عند التعامل مع الحدث، وذلك قصد عقد المقارنة والنتائج المتحصل عليها من خلال البيانات التي توفرها تقنية الملاحظة بالمشاركة.

-الملاحظة المباشرة:

استخدمت هذه الأداة للتعرف على بعض أنماط سلوكات الجانحين التي لا يمكن فهمها حقيقيا إلا من خلال مشاهدتها كما تحدث في الواقع كما قام الباحث بملاحظة نشاط الجانحين وسلوكاتهم بالمشاركة الجزئية، وذلك من خلال المكوث معهم طول النهار، حيث لاحظ الباحث انه كلما امتد وجوده في المركز كلما زادت مشاركته في أسلوب حياة الجانحين وقد أخذت الملاحظة بالمشاركة الصور التالية:

– مشاركة الجانحين في تناول غذائهم في منتصف النهار، والاختلاط بهم أثناء فترات الراحة بعد خروجهم من مختلف الورشات في ساحة المركز.(*مقابلة مع عدد من الموقوفين (ن/ز.س/ف.ط/ب)*، بالمركز المتخصص في إعادة التربية بنات بتبسة، 2018، 10/21).

– مشاركة الجانحين أثناء عملهم في الورشات المختلفة.

– مشاركة الجانحين في بعض النشاطات الثقافية التي كانوا يحضرونها أثناء الأعياد والمواسم الدينية ولقد استفادت هذه الدراسة من خلال استعمال هذه الأداة في التعرف على أنماط السلوك المختلفة ومواقف التفاعل سواء بين الأحداث الجانحين بعضهم البعض أو بين الأحداث الجانحين والمشرفين عليهم، الأمر الذي مكن الباحث من معرفة نوعية القيم والمعايير التي تحكم سلوك الأحداث إلى حد كبير.

-فحص السجلات والوثائق:

استعانت الدراسة بملفات الأحداث الجانحين، حيث تم الاطلاع على تقارير قضاة الأحداث وأحكام المحكمة، ونوع التهمة والسوابق العدلية للأحداث كما تم الاطلاع على تقارير الأخصائيين الاجتماعيين عن الحالة الاجتماعية للأحداث وتقارير الأخصائيين النفسانيين حول القدرات العقلية والحالة السيكولوجية للأحداث، وترجع أهمية هذه السجلات إلى أنها تعد مصدر ثقة بالنسبة للبيانات المتعلقة بالحدث، كما سمح لنا فحص السجلات والوثائق المختلفة بالتعرف على البعد ألسوسيوانثروبولوجي والمتمثل في كل من الخصائص الاجتماعية (مكان الإقامة مكان الميلاد، العمر، المستوى التعليمي، المهنة، الحالة الاجتماعية العامة، نوع الأسرة و حجمها) أما الخصائص الثقافية (المتمثلة في موضوعات، كالأخلاق والقيم السائدة والنظام والضبط الاجتماعي والعادات الاجتماعية السائدة والقانون وكذا مدى وجود العادات

والقيم والأعراف والأخلاق والثقافات الفرعية السائدة...) أما الخصائص الاقتصادية تتمثل في: (الفقر والغنى... المستوى المعيشي، الدخل الفردي، دخل العائلة الذي ينحدر منها الحدث الجانح: نوع السكن ، نوع الحي الذي يقطن فيه الجانح).

4-3- مجتمع الدراسة:

من المتعارف عليه ان طبيعة الموضوع وحجم الدراسة هما اللذان يفرضان علينا نوع العينة

وبما ان مجتمع الدراسة واضح وغير متشعب ومفرداته قابلة للحصر الشامل وغير مكلفة للجهد والوقت والامكانيات، ارتأينا الى استخدام أسلوب المسح الشامل على غرار المسح بالعينة كأسلوب للدراسة (1- المركز المتعدد لرعاية الشباب بكارية: 120 مفردة،2- المركز المتخصص في إعادة التربية بنات- تبسه-60 مفردة) وهو ما سوف يتم توظيفه لاحقا

4-3-1- المركز المتعدد لرعاية الشباب بكارية:

المركز المتعدد لرعاية الشباب بكاريه هو إحدى المؤسسات المتخصصة والذي يستقبل الأحداث المعرضين للخطر المعنوي، المنحرفين والمعسرين الذين يواجهون صعوبات في التكييف والاندماج الاجتماعي والأسري والموضوعين بإحكام صادرة من طرف قضاة الأحداث لدى المجالس القضائية.

يقع المركز المتعدد لرعاية الشباب بكارية ببلدية بكارية دائرة الكويف ولاية تبسه والتي تبعد عن مقر الولاية بـ:12 كلم، يحده مدرسة الصم البكم جنوبا ومستشفى 120 سرير شمالا وغربا منطقة عمرانية، يتربع على قطعة ارض مستطيلة الشكل تقدر مساحتها ب20.000 م^2 منها 10.000م^2 مبنية والبقية مساحات خضراء وساحات وملعب لكرة القدم. (مديرية الشؤون الاجتماعية لولاية تبسة، بطاقة تقنية لمركز بكارية لرعاية الشباب)

تم إنشاء المركز لرعاية الشباب بموجب المرسوم التنفيذي رقم 94/315 والمؤرخ في 1994/10/08 والذي بمقتضاه حولت مدرسة المكفوفين إلى مركز متعدد لرعاية الشباب، وقد فتح أبوابه رسميا في 1996/11/01. (المرسوم التنفيذي رقم: 315، المؤرخ في: 1994/10/08)

والمركز ذو قدرة استيعاب تقدر ب 60 حدث تتراوح أعمارهم من 09الى18سنة وذو نظام داخلي ومن الأهداف العامة لعملية التكفل:تهذيب السلوك العام للحدث، الإدماج المدرسي، الإدماج العائلي، الإدماج الاجتماعي ويتكون الطاقم البيداغوجي للمركز من.

-1رئيس المصلحة البيداغوجية، مراقب عام، طبيب المؤسسة، مختصة نفسانية، ممرض، 2مربين مختصين 6مربون و2 أساتذة التعليم المهني.

4-3-2-المركز المتخصص في إعادة التربية بنات-تبسه-المركز المتخصص في إعادة التربية بنات-تبسه-هو أحد المؤسسات المتخصصة المتواجدة على تراب الولاية، حيث يهتم بالشريحة الجانحة

ذات الخطر المعنوي أو المعسورة، والتي تجد صعوبة في التكيف الاجتماعي إذن هو مؤسسة مختصة برعاية الطفولة والمراهقة تخص البنات.

يقع هذا المركز بطريق قسنطينة يحده شمالا حي 120سكن ومن الجنوب مركز التكوين المهني والتمهين رقم04 ومن الغرب دار الحضانة ومن الشرق ملعب 4مارس، تقدر مساحته بـ220079م^{2}موزعة كما يلي، المرقد، قاعة تغيير الملابس، البنايات القديمة، الملعب الجواري ومساحات خضراء.(المجلس القضائي لولاية تبسة، المؤسسات العقابية، المركز المتخصص في إعادة التربية بنات-تبسة).

تم إنشاء هذا المركز بناء على المرسوم رقم 03/466 المؤرخ في 2003/12/01 (المرسوم رقم: 03/466 المؤرخ في: 2003/12/01)وتم فتحه بشكل رسمي في 02/21/ 2005بطاقة استيعاب تصل إلى 60حدث تتراوح أعمارهن من 13الى 18سنة حسب المادة 08 من الأمر 64/75 الخاص بالمصالح والمؤسسات المكلفة بحماية الطفولة والمراهقة، وتخضع عملية وضعهن بالمركز إلى أمر بالوضع من طرف قاضي الأحداث قصد إعادة إدماجهن في المجتمع عن طريق التعليم والتكوين زيادة على الإدماج الاجتماعي(زواج، أسرة كافلة...) كما يشرف على تأطيرهن فريق بيداغوجي مختص وكامل يتكون من، أخصائي نفساني عيادي، مربي رئيسي، مربي مختص،4 مربيين، ومرشد اجتماعي.

5- نتائج الدراسة:

رغم ما يميز أسر الجانحين في الدراسة – كونها محدودة الدخل – و بغض النظر عن ما اذا كانت المرأة لوحدها معيلة العائلة بفعل الطلاق أو الانفصال، إلا أن محدودية الدخل ملحوظة مقابل العدد الكبير لأفراد الأسرة، إلا أنه لا يعد السبب الرئيسي ولا المباشر للجنوح فالارتباطات بين الأحوال الاقتصادية والجريمة بعيدة كل البعد على أن تكون تامة، أو حتى أن تكون عالية علوا ملحوظا(سوروكين، د س ن، ص. 124)، و تجدر الإشارة تحليليا إلى أن موقع الولاية الحدودي يجعل للجنوح خصوصية عن باقي المناطق الأخرى ويتمظهر من خلال ظاهرة التهريب مثلا والمرتبطة أساسا بالذكور،على أن هذه الظاهرة لا تقتصر على الأحداث فقط وإنما البالغين أيضا، ولا ترتبط العملية بالاحتياج ولا الفقر وإنما بالرفاه والربح السريع مع إدمان المغامرة في كثير من الأحيان، وتكاد تكون هذه الممارسة جد مبررة داخل الأوساط الاجتماعية باعتبار الاعتقاد السائد والتبريري في نفس الوقت بأنها ضرورية كون المنطقة لا تحوز على مقومات اقتصادية أخرى وبالتالي لا يوجد توظيف بالنسبة للفئات الباحثة عن العمل، ويعتبر في نظر هؤلاء أن تجريم هذا الفعل من طرف الدولة ليس له مبرر إطلاقا، كما أن هناك نوع من الاتفاق الضمني بين تلك الجماعات على أن الحدث وبممارسته مثل هذه الأفعال قد لا يقع تحت طائلة العقاب لصغر سنه، أما بقية الجنح كالسرقة والضرب والجرح العمدي والفعل المخل بالحياء فتكاد تكون مشتركة بين الفقراء والأغنياء في الكثير من الحالات، إلا أن الأغنياء يتجاوزون في

الكثير من الأحيان ونظرا لطبيعة العائلة ومكانتها الحدود الفاصلة بين الجانح وغير ذلك، بالإضافة إلى تفادي الرجوع إلى الفعل.

أما عن الفتيات فيكاد يكون انحرافهن أخلاقيا بالدرجة الأولى (مقابلة شخصية من ثلاث فتيات بمركز بكارية لرعاية الشباب بتبسة، 22 جانفي 2019)، أكثر منه جنوحيا من خلال مبدأ التجريم بفعل القانون، وتعمل المؤسسات على رعايتهن وحمايتهم أكثر من ردعهن، وذلك لتفادي الوقوع في الجنوح بمعنى الكلمة (كركوش، 2011، ص. 94)، تبقى الفئات التي في خطر معنوي وكنا قد أشرنا إليها سابقا والتي توضع في المراكز نظرا لعجز الأسرة عن التكفل بهم ورعايتهم من الناحية المادية، والأخلاقية، ويمكن هنا النظر في القضية بمنظار آخر وهو الجانب الاقتصادي الفعلي، وهو أن وضع هذه الفئات في المراكز رغم أنها غير منحرفة من شأنه أن يكون سببا في فقدانهم للمعايير التي نشؤوا عليها في أسرهم، واختلاطهم بجماعات منحرفة نسبيا من شأنه التأثير عليهم من الناحية الأخلاقية، حتى أنهم قد يحترفون الإجرام بعد خروجهم، رغم أنها تبقى مجرد افتراضات، إن لم يتم إثبات ذلك بالفعل وهو ما يقتضي دراسات تتبعية وعلى مدى بعيد مقابل مجموعات ضابطة حتى يمكن إرجاع الجنوح إلى السبب المذكور آنفا.

إن هذا الطرح يعود بنا إلى طبيعة المجتمع في حد ذاته، والذي يقتضي الابتعاد قدر الإمكان عن الإسقاطات العشوائية للنظريات الغربية المنشأ، وهو أن طبيعة هذه المجتمعات تختلف تماما عنه عن مجتمعاتنا، فدينامية العائلة في المجتمع الجزائري تختلف تماما عنها في العائلة الغربية، إذا أخذنا بعين الاعتبار مبدأ التضامن العائلي أو القبلي، بالإضافة إلى صعوبة وصف هذه الفئات-أي مجموعات الدراسة-بالجانحة، أو المجرمة إذ أنه في واقع الأمر ما هي إلاّ مجموعات شبانيه مهمشة مقابل الجماعات المسيطرة في المجتمع، وتكون أفعالها في الكثير من الأحيان تمرده وسخطه ومحاولة للهروب من الواقع.

عناصر الثقافة الفرعية الجانحة:

- تتكون لدى كل جماعة إنسانية تعيش معا حياة مستقرة، مجموعة متكاملة من العادات والتقاليد والأعراف والفنون وغيرها مما يطلق عليها ثقافة.
- يصبح ذلك الكل الثقافي موجها أساسيا لسلوكيات أفراده يحدد لهم أهدافهم المشتركة والوسائل المقبولة لتحقيق تلك الأهداف.
- تصبح ممارسات الأفراد التي قد ينظر إليها المجتمع عموماً باعتبارها ممارسات جانحة أو منحرفة استجابات طبيعية لثقافتهم الفرعية، وبالتالي لا يمكن فهم أو تفسير أو تعديل هذه الممارسات ما لم يتم فهم الكل الثقافي الفرعي لأصحاب هذه الممارسات.

- يتميز البناء الثقافي للعصابات المنحرفة التي درسها **ميلر** بعدد من الخواص تتمثل في الإزعاج وإثارة المتاعب والخشونة والدهاء والمكر والإثارة والقدرية والاستقلالية.

التصورات النمطية السائدة في المجتمع والانحراف-الثقافة الشعبية-

يعتبر هذا العنصر من أهم نقاط الربط بين الجانب القانوني للظاهرة والجانب المجتمعي أي الشعبي، بمعنى أن ما يعتبر جريمة بموجب القوانين قد لا يعتبر كذلك بالنسبة لأفراد مجموعات معينة والعكس صحيح، إذ أن القوانين ما هي إلا جزء من الأفعال المجرمة أو التي يعبر عنها بأنها منحرفة عن المعيار السليم وهو ما يفسر ازدواجية القانون في الكثير من المجتمعات الناقصة التحليل أو المجتمعات التي لم تحدث القطيعة نهائيا مع نمط التفكير في المجتمعات التقليدية وهو الحال في مجتمعنا (أوهايبة، د س ن، ص. 56). ويعتبر مفهوم الثقافة في علم اجتماع الجريمة كل ما له علاقة أو ما يجد مرجعيته في القيم والمعايير التي بموجبها يتم تحديد السلوك المنحرف من دون ذلك، فكثير من الأشخاص اليوم يجهلون عدد الأفعال المجرمة بموجب القانون خاصة ذوي المستوى التعليمي المنخفضأو عديمي المستوى التعليمي كمسلمة، باستثناء بعض الأفعال المتعارف عليها والتي تحوز اهتماما لا بأس به في صفحات الجرائد كالقتل، السرقة، الاغتصاب وجرائم المخدرات (الشواربي، 1997، ص. 118)، وبالتالي يبقى السؤال المطروح: ما هو المعيار الذي يتم الاحتكام إليه في الأوساط الشعبية في تحديد السلوك المنحرف؟

إن الواقع الاجتماعي كما هو محدد في وعي الأفراد كثيرا ما يختلف عنه في الواقع الامبريقي بمعنى أن الأفراد يحتكمون إلى المعايير الممددة مسبقا وهو ما يشكل الطابع البنائي للقضية عكس ما يعتقده البعض أن المجتمع يمارس ضغطا على أفراده ويحدد وجودهم وسلوكهم، وهذا البناء نجده في المخيال الاجتماعي لمجموعة من الأفراد يرتبط بالأساطير والخرافات والدين وميراث الأجداد وهو ما يسمى في علم النفس بالنموذج الأصلي أو ما يمكن أن نسميه في هذا الصدد بالضمير المرجعي ليس بالمعنى الدوركايمي طبعا.(Silverman, Creechan,1995, P.25)

هذه المرجعية هي التي تبلور معيار السلوك السليم، فنجد مثلا أن مجتمعنا ما يزال يعتبر الكثير من الأفعال التي سقط تجريمها في القوانين على أنها من أبشع الجرائم، مثل الحمل الغير شرعي، كما أن من الأفعال يرى أنها لا تشفي غليل ضحاياها بفعل معاقبة القوانين لمرتكبيها بشكل ميسر كجرائم العرض مثلا(كركوش، 2011، ص.102). وهذا ما نجده في الكثير من المناطق كمنطقة الدراسة التي ما زال يسيطر عليها هذا المبدأ أي مبدأ القبيلة- ليس على مستوى التجمعات وإنما بمفهوم الوعي الجماعي لهذا الشكل من أشكال الانتماء أو الانضمام إلى جماعات معينة- بحيث أنها تتفرع في منطقة الدراسة إلى ثلاث أو أربع قبائل رئيسية (النمامشة، أولاد يحي، أولاد عبيد، أولاد دراج، الشاوية... إذ تشكل بنية القرابة

بنية اجتماعية أساسية لدى المجتمع التبسي وداخل هذا النظام تعتبر القبيلة أهم وحدة قرائبية أساسية. تمثل السلالة الأبوية أساس نظام القرابة الذي يعتمد عليه التطام السياسي العائلي لدى المجتمع التبسي، وينتمي الأفراد في مستوى أول إلى القبيلة، وهي أوسع مجموعة يشعر أعضاؤها بواجب التكتل من اجل تمجيد الذات واستنقاص الآخر القبلي ومن المدافعة والمناصرة ضد الآخر الخارجي. لكل قبيلة ارض محددة تشمل أراضي زراعية ومراعي وأخرجه حيث نجد على سبيل المثال قبيلة النمامشة ببلدية بئر مقدم بنسبة 95% وبلدية الحمامات بنسبة 80 % وبلدية الماء الأبيض بنسبة 90% وبلدية العقلة هذا الصراع باجتماع الأفراد في شكل قبائل تحكمها وحدة الدم وهي من أقوى الروابط القرابية في الحقيقة، تجعل من الفرد مهدد في كيانه من كل من يراه خارج هذا النسق القرابي، واقتضت الضرورة إلى الاحتكام إلى مجموعة من المعايير لتنظيم أفراد القبيلة وعقاب كل من يخرج عليها سواء كان من الداخل أو الخارج.

لكن بعد تطور المجتمعات وتشكل الدول تم استحداث قوانين للتنسيق بين مختلف الثقافات المتصارعة لتنظيم المجتمع بمفهومه الواسع.

لكن الدراسات الماركسية المحدثة تشير إلى أن هذه القوانين استحدثت في الأصل لحماية الملكية- ملكية الأغنياء طبعا والطبقات الحاكمة- كما أنها تعكس داخل نصوصها مصالحهم، وهو ما يفسر عدم وقوع هذه الفئات تحت طائلة العقاب في الكثير من الأحيان، كما يفسر أيضا مبدأ وصم الأفراد بالانحراف لحيادهم على هذه القوانين وهو ما يعتبر في الأصل الحياد عن الثقافة الرسمية والمسيطرة، ولهذا نجد أن أغلبية المنحرفين- وكنا قد أشرنا إلى هذا في عناصر سابقة- وفي سياقات مختلفة يكادون يحملون نفس الخصائص وهو ما يؤكد التصور السابق، أي أن الأغلبية نجدها من الطبقات الفقيرة، المهمشة، المحرومة، أقليات دينية، السود المهاجرين....

هذا التفاعل بين هؤلاء الأفراد-أي الموصوفون بالانحراف، والذين يتم وصمهم خارج الأطر الاجتماعية والقانونية خاصة -يخلق نوع من الصراع بين ثقافتين في الأصل، بين ثقافة رسمية والمتمثلة في القانون وثقافات فرعية أخرى.

إن التصورات النمطية المحددة مسبقا في وعي الأفراد تجعل من السهل وصم هؤلاء الأفراد في سياقات معينة بالانحراف في عمليات التفاعل بما فيها عملية التجريم والمحاكمة وفي الأخير عملية إعادة التربية.

خاتمــة:

حاولت هذه الدراسة من خلال العديد من المحطات تقديم نمط سوسيوانثروبولوجي للجنوح في المنطقة، من خلال المجموعة المدروسة رغم صغر حجمها إلا أنها أعطت أبعادا أخرى كانت مغفلة في العديد من الدراسات الإحصائية خاصة وهو البعد التاريخي النقدي للخصائص الاجتماعية والذي من خلاله تم تشكيل الجانب البناء للجانح، أي كما هو محدد بمختلف الأبعاد السابقة والتي باجتماعها تسمح بتشكيل

نسق تحليلي قيمي وثقافي في بعده التاريخي الدينامي للأفراد في المجتمع وظواهره، وقد انبثقت الدراسة على أن الخصائص السوسيوانثروبولوجية للجانح رغم طبيعتها الضيقة –وهي مجال الدراسة– إلا أنها تحمل على الأقل مؤشرات وأبعاد دالة للمجتمع المحلي المدروس وقضية جنوح الأحداث، ويمكن تلخيص هذا النمط في مجموعة نقاط:

– تخضع الظاهرة للتغيرات التاريخية من ناحية الكم والكيف وتتأثر بعدة عوامل خاصة الأمنية منها.

– تتفاعل عدة قوى فيما بينها وتؤثر على النسق القرابي الأساسي في المجتمع وهو الأسرة في سياق تاريخي دينامي والذي يؤثر بدوره على ظاهرة الجنوح.

تؤثر الثقافة والأخلاق الدينية كجزء من هذه الثقافة على تشكيل نمط الانحراف بالمنطقة وقد اتضح انه شبيها في سياقات ثقافية مغايرة وهو ما يعبر عن النمط الصلب لهذا السلوك.

وأخيرا يمكن القول إن ظاهرة الجنوح في تفاعل مع مجموعة من القوى الأساسية المشكلة للمجتمع ولا يمكن فصلها عن بعضها البعض ودراسة كل منها على حدى، كما أن هذه العناصر لا يقصد بها البناءات الموضوعية فقط وإنما ايضا البناءات العقلية والتي تؤثر بشكل أو بآخر في مثل هذه الظواهر من خلال امتدادها–أي البني العقلية–عبر التاريخ من خلال معتقدات الأجداد، الدين، الأساطير .... والتي تخلق نوع من الصراع والهوة مع الأجيال اللاحقة التي تقوم باستبطانها وترجمتها على شكل سلوكات في ارض الواقع.

هذه الهوة التاريخية هي السبب الرئيسي في صعوبة بلورة هذا المفهوم وتحديد خصائصه إلا باستئصاله عن الواقع ودراسته على المستوى الفردي كما فعلت الدراسات الإكلينيكية في علم الإجرام، أو فصل الظاهرة عن سياقها التاريخي وهو ما يجعلها لا إنسانية، لان التاريخ يصنعه الإنسان، ذلك الإنسان الذي أرسى قواعد بنائية وأصبح يحتكم إليها فيما بعد ويخضع لها وكأنها قوى إلزامية لا مناص له منها.

قائمة المراجع:

أولا – المراجع باللغة العربية:

–السيد، رمضان،(2011). التأهيل الاجتماعي للأحداث المنحرفة.(د.ط)، مصر: دار المعرفة الجامعية.

– الشواربي، عبد الحميد،(دسن).جرائم الأحداث والتشريعات والطفولة، (د.ط)، الإسكندرية: منشأة المعارف.

–الليثي، أحمد، المجرمون، الفئات الخاصة وأساليب رعايتها، القاهرة، دار المعارف، 1969

– الياسين،جعفر عبد الأمير،(1981).أثر تفكك العائلي في جنوح الأحداث، بيروت لبنان: دار عالم المعرفة.

- أوهايبة، عبد الله،(د.ت). *حماية الحدث الجانح في قانون الإجراءات الجزائرية*، (د.ط)، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

- مانع، علي، (2002). جنوح الأحداث والتغير الاجتماعي في الجزائر المعاصر (دراسة في علم الإجرام المقارن). (د.ط)، الجزائر :ديوان المطبوعات الجامعية.

-حجازي، مصطفي، (1981).الأحداث الجانحون.(ط.2)، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.

-سوروكين، الكسندر،(د س ن).المدرستان الاقتصادية والميكانيكية في علم الاجتماع،ترجمة:حاتم الكعبي، (د م ن): دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع.

-كركوش، فتيحة،(2011). ظاهرة انحراف الأحداث في الجزائر.(ط.1)، الجزائر :ديوان المطبوعات الجامعية.

ثانيا – المراجع باللغة الأجنبية:

- Christine, Courtin, et Renucci,Jean Fancois,(2001). Le Droit Des Mineurs,4éme édition, Paris.

-Madeleine,Grawitz, (1974). Méthode des sciences sociales, Paris : Edition Dalloz.

- Leblanc, M, (Québec 18,19 et 20 Mai 2000).Quelle stratégie d'intervention choisir pour les adolescents en difficulté ?Septième congrès de l'association québécoise de la thérapie de la réalité.

- Loeber,R, (1986).La prédiction de la délinquance » In revue de la criminologie, Volume 19, numéro 2.

- Silverman, R , et Creechan,J, (1995). Traitement de la délinquance, département de la sociologie, Canada :université d'Alberta.

-Denis,Szabo, (1970). Introduction déviance et criminalité, (texte disponible dans http://classiques.uqac.ca).